

فصل الصلاة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى وثيابك فطهر على ان المراد به حقيقة التطهير ويراد ايضا حال ازالة
 الرطوبة لكيكون الثوب على حقيقته ايضا وما قيل ان المراد
 فقصر فيه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة والادوية
 تطهير الثوب وجب تطهير اليدين والمكان بالا ولوية
 لانها اذ لم للصلاة منه اذ لا يفتك عنها وقد تنفك
 عن الثوب اذا لم يوجد وعلى ذلك انعقد اجماع الامة
 من غير مخالف وكما يجوز ان الثوب الخجاسة الحقيقية
 بالماء المطلق فكذلك يجوز ان الثوب بالماء المقيد كما ورد
 وماء البطيخ والبخار وكل ما يعطى عن ان الثوب به
 كالحل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفي فصل
 المياه ولذا يجوز ان الثوب بالنار والتراب لان المقصود
 قلع اثرها فاذا حصل بالنار والتراب اجزاء يحصل
 وحصول ذلك في مواضع منها اذ لا تلطخ الثوبين ونحو
 بالتم او تلطخ راس الشاة مثابة ثم اذ حصل ذلك
 للتلطخ النار فاحترق الدم وزال اثره ظهر الواجب
 والتسكين ونحوهما بالنار لحصول المقصود وكذلك اذا
 اصابت الثوبين دم فتمسح بالتراب يطهر لما قلنا
 وروي عن محمد انه اذا اصابت يد المسافر نجاسة
 قال محمد يمسحها بالتراب وتخصيص المسافر لان الغا
 عليه عدم ما يزيد به النجاسة من المايعات فيقلها
 بالتراب وليس المراد انها تطهر بحيث يجوز ذلك
 مع وجود المايعة وانما لا يجب غسلها بعد ذلك
 اذا وجد فانها خفيفة وانا يوسف انا يجوز ذلك
 في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لم يوافقها على ذلك

فكيف

فكيف يجوزها هنا فعمل على ما قلنا من التقليل
 عدم المزبل كذا قاله الشيخ كمال الدين ابن الهمام
 وكذا اذا اصابت الخف او نحوه من النعل والجزمق
 وغيرها نجاسة لها جرم كالغبرة والروث ونحوها
 عن ابي يوسف انه قال اذا مسحه بالتراب او بالزبل
 على سبيل المبالغة يطهر وعليه اي على قول ابي يوسف
 المذكور فتوى مشافحا ذكره في المحيط وعند ابي
 حنيفة ايضا يطهر بالذلك لكن اذا جفت النجاسة
 لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالغسل
 وناسا على سائر النجاسات ولها ما روي ابو داود
 من حديث ابي سعيد الخدري انه عليه السلام
 قال اذا جاء احدكم الى المسجد فلينظر فان راى
 في نعله اذني او قدرا فليمسحه وليصل فيها وروي
 ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال
 اذا وطئ احدكم الاذي بنعله او خفيه فطهورها
 التراب ولكن عدل ابو حنيفة على اطلاقه في الرطبة
 لتقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف
 ما اذا جفت فانها حينئذ تجذب تلك الاجزاء
 الى نفسها وعمل ابو يوسف باطلاقه لان التراب اذا
 اذا بولغ في المسح به يجذب تلك الاجزاء ايضا
 الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المص وان لم
 يكن لها اي للنجاسة التي اصابت الخف جرم كالبول
 والخر ونحوها فلا بد من الغسل بالاتفاق رطبا كانت
 او اليابسا قاله الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة
 يعني من اطلاق الحديث بالتعديل وهو ان قوله عليه

السلام